

علماء الإسلام والاستقلال عن السلطة □□ كيف حافظ الفقهاء على هبة العلم ؟



الجمعة 17 يوليو 2026 08:30 م

على امتداد التاريخ الإسلامي، لم تكن العلاقة بين العلماء والسلطة السياسية علاقة خضوع أو تبعية كما قد يتصور البعض، بل قامت في كثير من مراحلها على مبدأ واضح يتمثل في الحفاظ على استقلالية العالم الشرعي عن الحاكم، بما يضمن نزاهة الفتوى وحياد القضاء وحرية الاجتهاد، ويصون مكانة العلماء باعتبارهم مرجعية دينية وأخلاقية للمجتمع □

وتكشف عشرات الروايات التاريخية التي نقلتها كتب التراجم والسير عن منظومة دقيقة وضعها العلماء لأنفسهم بهدف منع تحول العلم إلى أداة بيد السلطة، فرفض كثير منهم المناصب والهيئات والعطايا، بل إن بعضهم امتنع حتى عن ميراث تركه والده إذا كان مصدره مرتبطاً بخدمة الدولة، في صورة تعكس مدى الحساسية التي أحاطت بعلاقة الفقيه بالحاكم □

مواقف استثنائية في مواجهة السلطة

ومن أبرز الأمثلة التي تبرز هذا النهج، ما رواه الإمام الذهبي عن الإمام المحدث يزيد بن زريع، الذي رفض ثروة ضخمة تركها والده بعد وفاته لأنه كان والياً للدولة، كما سار أبو القاسم الباجي على النهج ذاته حين تخطى عن ميراث والده بسبب قبوله جوائز السلطان، رغم ضخامة تلك التركة □

وتكشف هذه الوقائع أن الجماعة العلمية لم تكن تنظر إلى الاستقلال باعتباره خياراً شخصياً، وإنما اعتبرته شرطاً من شروط الحفاظ على هبة العلم، حتى لا يصبح العالم مديناً للحاكم أو خاضعاً لتأثيره □

"المسافة الآمنة" .. فلسفة الاستقلال

اعتمد العلماء عبر القرون على ما يمكن وصفه بـ"المسافة الآمنة" بينهم وبين السلطة، وهي فلسفة تقوم على عدم الارتهان للحاكم، سواء عبر المناصب أو الأموال أو الامتيازات، مع الإبقاء على إمكانية تقديم النصح والإرشاد دون خضوع أو مجاملة □

ولم يكن المقصود بهذه المسافة اعتزال الحياة العامة، بل الحفاظ على استقلال الضمير، بحيث يظل العالم قادراً على قول الحق مهما كانت الضغوط السياسية □

كما أدرك العلماء أن قوتهم الحقيقية لا تأتي من قربهم من السلطة، وإنما من ثقة الناس بهم، وأن أي تنازل في هذا الجانب ينعكس مباشرة على مكانتهم وتأثيرهم في المجتمع □

تطور العلاقة بين العلماء والحاكم

شهدت العلاقة بين العلماء والسلطة تحولات متعاقبة عبر التاريخ الإسلامي □

ففي عصر النبي محمد ﷺ والخلفاء الراشدين، كانت القيادة السياسية والدينية مجتمعة في شخص الحاكم، لكن مع اتساع الدولة الإسلامية وتطور مؤسساتها، بدأت وظائف الفتوى والقضاء والتعليم تنفصل تدريجيًا عن السلطة التنفيذية

ويرى الإمام أبو حامد الغزالي أن هذا التحول أدى إلى ظهور اتجاهين داخل الوسط العلمي؛ الأول حافظ على استقلاله وابتعد عن الحكم، بينما اتجه آخرون إلى التقرب من السلطة طلبًا للمكانة أو النفوذ، وهو ما اعتبره الغزالي بداية تحول بعض العلماء من "مطلوبين" إلى "طالبين" للعطايا والمناصب

ثلاث مراحل تاريخية

ويصنف الباحثون العلاقة بين العلماء والسلطة إلى ثلاث مراحل رئيسية

المرحلة الأولى كانت علاقة شخصية بين الحاكم وبعض كبار العلماء، تميزت بقدر كبير من الاحترام المتبادل

أما المرحلة الثانية فارتبطت بتبني الدول للمذاهب الفقهية الرسمية، مع بقاء مساحة معتبرة لاستقلال العلماء كأفراد

ثم جاءت المرحلة الثالثة مع نشأة المؤسسات الدينية والمدارس الرسمية، حيث أصبحت الدولة أكثر حضورًا في تمويل التعليم الديني وإدارة مناصبه، وهو ما أثر تدريجيًا على استقلال المؤسسة العلمية

رفض الهبات والعطايا

احتلت قضية أموال السلاطين مساحة واسعة في كتابات العلماء، إذ رأى كثير منهم أن قبول الهبات يفتح الباب أمام التأثير السياسي في الفتوى

فالإمام سفيان الثوري كان يرفض أخذ نصيبه من أموال الدولة رغم اعتقاده بحلها، مبررًا ذلك بأنه لا يريد أن يدخل حب الحكام إلى قلبه

كما رفض الإمام أبو حنيفة تولي القضاء في عهد الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور، وفضّل الاعتماد على تجارته الخاصة في بيع الأقمشة حفاظًا على استقلاله

أما الإمام أحمد بن حنبل، فقد بلغ به الورع حد الامتناع عن دخول بيوت أقاربه إذا كانوا ينتفعون بأموال السلطان

نقد داخلي صارم

ولم يكتف العلماء بانتقاد السلطة، بل مارسوا أيضًا نقدًا ذاتيًا شديدًا داخل صفوفهم

فقد امتلأت كتب التراث بعبارات قاسية في وصف من أطلق عليهم "علماء السوء" أو "فقهاء السلاطين"، باعتبارهم سببًا في إضفاء الشرعية على الظلم والاستبداد

ووصف الإمام تاج الدين السبكي بعض هؤلاء بأنهم يفسدون السلاطين أكثر مما يفعل الشياطين، بينما هاجم الإمام تقي الدين الحصري بشدة العلماء الذين يترددون على أبواب الحكام ويبررون ممارساتهم

كما حذر الإمام القرافي من إصدار فتاوى تختلف بين عامة الناس والحكام، معتبرًا ذلك لوأًا من الخيانة للدين

وسائل مقاومة تغول السلطة

اتخذ العلماء وسائل متعددة لمواجهة تدخل السلطة في الشأن الديني

فكتبوا المؤلفات التي تحدد ضوابط العلاقة بالحاكم، وأرسلوا رسائل النصيحة، وأصدروا الفتاوى المعارضة للظلم، وقاد بعضهم الاحتجاجات الشعبية، بل شارك آخرون في الثورات المسلحة عندما رأوا أن الظلم تجاوز الحدود

كما لعب المؤرخون دورًا مهمًا في توثيق تجاوزات الحكام، حتى تبقى سيرهم عبرة للأجيال اللاحقة، وفي المقابل خلدوا سير الحكام العادلين والعلماء الذين وقفوا في وجه الاستبداد

علماء واجهوا الحكام

تزرخ كتب التاريخ بمواقف شهيرة لعلماء وقفوا في مواجهة الحكام

فالإمام النووي رفض إجازة فرض ضرائب جديدة على الناس في عهد السلطان الظاهر بيبرس قبل إنفاق أموال الدولة الخاصة[]
أما الإمام العز بن عبد السلام، فاشتهر بمواقفه الحاسمة ضد تجاوزات السلاطين حتى لُقّب بـ"سلطان العلماء".
كما عرف الإمام مالك باعتزاله الحياة العامة في بعض الفترات عندما شعر بمحاولات استغلال مكانته الدينية لخدمة السلطة[]

الوقف[] الضامن الأكبر للاستقلال

اعتمد العلماء عبر قرون طويلة على نظام الوقف الإسلامي، الذي وفر تمويلًا مستقلًا للمدارس والمساجد والعلماء والطلاب، بعيدًا عن خزائن الدولة[]

وأدى هذا النظام إلى ازدهار الحركة العلمية واستقلالها، حيث تكفل الواقفون بنفقات التعليم والبحث والإقامة، بينما بقي العلماء أحرارًا في آرائهم واجتهاداتهم[]

لكن مع تراجع نظام الوقف، ثم انتقال إدارة المؤسسات الدينية إلى الدولة الحديثة، تقلصت مساحة هذا الاستقلال بصورة كبيرة[]

الاستقلال المالي أساس الحرية العلمية

ولذلك حرص كثير من العلماء على العمل في التجارة أو الحرف المختلفة، حتى لا يصبحوا محتاجين إلى السلطان[]
فمنهم التاجر والحداد والخياط والوراق والعطار وغيرهم، وكانوا يرون أن الاستقلال الاقتصادي هو الضمان الحقيقي لاستقلال الفتوى[]
كما اشترطت بعض المدارس الفقهية أن يكون القاضي أو المفتي في وضع مالي مستقر قبل توليه المنصب، حتى لا يتعرض للإغراء أو الضغط[]

تحديات الدولة الحديثة

ومع نشوء الدولة الحديثة، أصبحت معظم المؤسسات الدينية والتعليمية مرتبطة بالسلطة من حيث التمويل والإدارة، وهو ما جعل الحفاظ على استقلال العلماء أكثر تعقيدًا من السابق[]

ورغم ذلك، يرى الباحثون أن جوهر الاستقلال لا يزال قائمًا، لكنه بات يعتمد بدرجة أكبر على ضمير العالم ونزاهته وورعه، إلى جانب وجود مؤسسات علمية قادرة على حماية حرية الاجتهاد وإبعاد المعرفة الدينية عن الصراعات السياسية[]

وتبقى تجربة علماء الإسلام في بناء "المسافة الآمنة" مع السلطة واحدة من أبرز التجارب التاريخية التي سعت إلى حماية الدين من التوظيف السياسي، والحفاظ على مكانة العالم بوصفه شاهدًا على الحق، لا تابعًا للحاكم أو مبررًا لقراراته[]